المحاضرة ٢

الرأي العام في المجتمعات القديمة:

١ – الرأي العام في الحضارات العربية القديمة:

هناك اتجاه يرى ان ظاهرة الرأي العام ظاهرة قديمة، اذ ينظر اليها على انها انعكاس لظاهرة اجتماعية قديمة ظهرت مع ظهور الجماعات البشرية وان تم التعبير عنها بمصطلحات مختلفة، اذ ظهر في الحضارات القديمة كوادي الرافدين ووادي النيل.

وزادت أهمية الرأي العام عندما اكتشف الإنسان الكتابة وما رافقها من تطور في الحضارات، فكان حكام (سومر) و(بابل) و(آشور) يقيمون للرأي العام وزناً لا بأس به.

كما تكشف آثار مصر القديمة عن إدراك واضح للرأي العام وتكشف عن أساليب راقية للتأثير فيه وتوجيهه الوجهة المطلوبة مثل (تأليه) الفرعون وتقديس الكهان وتشييد المعابد وإقامة الأهرامات، ولم يكن هذا كله سوى أساليب متطورة للتأثير في الرأي العام.

٢–الرأي العام في الحضارة العربية الاسلامية

استفاد الاسلام في نظام حكمه من تجارب الأمم والحضارات السابقة له، حيث كان مفهوم الديمقراطية يتماشى مع المفاهيم الإنسانية التي دعا إليها الإسلام، وقد كان للرأي العام أهمية كبرى في الدولة الإسلامية وذلك من خلال تطبيق مبدأ الشورى كما اعترف الإسلام بالحقوق والحريات كحق الملكية الفردية والجماعية. وأقام الإسلام حرية الرأي وحرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الأخرى.

واكد الدين الاسلامي في القرآن الكريم على جرية الرأي في قوله تعالى "وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين" ، فنجد ان الاسلام قد كفل حرية الرأي والعقيدة الشخصية وحرية التملك وحرية التنقل، لكن تم وضع ضوابط لممارسة هذه الحريات، وحدود لكل من الحكام والمحكومين، فالخليفة قيد بأتباع القرآن الكريم والسنة النبوية، لذلك فقد ادرك الخلفاء اهمية الرأي العام فكانوا يهتمون بمعرفة الرعية واتجاهات الرأي العام، وتعد حرية الرأي بمنزلة الام لجميع الحقوق.

اهتمت الحضارة الاسلامية بالرأي العام عن طريق القواعد التي ارستها، واعطت سلطات كبيرة تصل الى حد معصية الحاكم والثورة عليه، ان هو خرج عن حدود سلطته المحددة له، وقد وضع الاسلام اصولاً عامة منها (مبدأ الشورى)، واعترف الاسلام بالحقوق والحريات مثل حق الملكية الفردية والجماعية، وحرية الرأي وحرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الاخرى.

٣- الرأي العام عند الإغريق والرومان:

لقد كان الرأي العام في أثينا وإسبارطة هو الحاكم المطلق والمسيطر على كل أوجه النشاط في المدينة. وكان يتم ذلك عن طريق اجتماع من لهم حق المواطنة في هيئة أو برلمان وتكون لهم جميع السلطات والصلاحيات لاتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع وذلك بأخذ رأي الأغلبية.

ولم تكن الديمقراطية اليونانية تعرف الأحزاب، اذ كانت السيادة المطلقة لهيئة المواطنين مجتمعين، أو بمعنى آخر: لكافة سكان المدينة والريف المحيط بها باستثناء العبيد والأطفال والنساء. وكانت هذه الهيئة أو الجمعية تمثل في الوقت نفسه ما يعرف اليوم بالبرلمان والحكومة والقضاء، أو السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية جميعاً. وكانت القرارات في اجتماع جمعية المواطنين تتخذ بأغلبية أصوات المواطنين الحاضرين. ولم تترك جمعية المواطنين ميداناً إلا طرقته، فهي التي كانت تختار قادة الجيش والموظفين، وهى التي كانت تعلن الحرب وتعقد المعاهدات، وتأمر بإقامة الاحتفالات العامة، وتسن القوانين وتفرض الضرائب، وتحكم في القضايا المدنية والجنائية، وتصدر الأحكام أحياناً دون محاكمة، لا راد لقراراتها ولا معقب عليها.

وقد كان من حق كل مواطن أن يتكلم ويبدى رأيه، وإن وقع العبء الأكبر في الكلام والمناقشة على طائفة الخطباء، وهم طائفة من بلغاء القوم كانوا يكرسون حياتهم للسياسة، إما رغبة في الخدمة العامة أو إرضاء لطموحهم أو سعياً وراء منفعة شخصية. فكان كل خطيب منهم يدافع عن وجهة نظره ويحاول الحصول على موافقة أغلبية المواطنين. وقد جاوز تعداد المواطنين في بعض المدن اليونانية – وبخاصة في أثينا – الأربعين ألفاً من البشر. وكانت اجتماعاتهم تجرى في الهواء الطلق في الصباح الباكر عادة، ويحضرها ما لا يقل عن خمسة أو ستة آلاف مواطن، وكانت تتسم بالنظام وإن لم تخل أحياناً من احتدام الآراء والعواطف.

أما الدولة الرومانية فقد اتبعت ما كان سائدا في أثينا وإسبارطة واعتبرته مظهرا من مظاهر الديمقراطية مع اختلاف أنّ من كان له حق المواطنة في الدولة الرومانية هم فقط أبناء الأسر المعروفة بأصلها من نفس المدينة واستثني من ذلك العبيد ومن لا ينتمي إلى أرض روما فلم يكونوا يشاركوا بالعملية الديمقراطية، وقد عبر عن الرأي العام في النصوص الرومانية بصوت الشعب أو الجماهير.

٤- الرأي العام في العصور الوسطى - المسيحية

لقد كان للأديان السماوية دور هام وكبير في تشكيل الرأي العام، حيث كان الباباوات والأباطرة يستخدمون عبارات مثل الشعور العام والجمعي وهي مرادفة لمعنى الرأي العام في المسائل الهامة، الا ان الدراسات الجادة المتخصصة التي تناولته كمصطلح وكعلم نشطت في العقود الاخيرة من القرن الماضي.

اعتبر جون لوك أن الإنسان خاضع لثلاث قوانين: القانون الإلهي، والقانون المدني، وقانون الرأي أو السمعة. واعتبر قانون السمعة اكثر اهمية وابلغ لانه يدفع الشخص الى الالتزام في سلوكهم بالمعايير الاجتماعية، ولم يعتبر الرأي العام مصدر تأثيرٍ على الحكومات.

وقد وليم تمبل في مقاله اصل الحكومات وطبيعتها والصادر عام ١٦٧٢ صيغة مبكرة لأهمية الرأي العام. لاحظَ أنه: «وقتما يسلم عدد كبير من البشر حيواتهم وثرواتهم تسليمًا مطلقًا لإرادة شخص واحد، لا بدّ أن قوة العُرف أو الرأي هي التي تخضع القدرة للسلطة». اختلف تيمبل مع الرأي الشائع بأن أساسات الحكومة تكمن في العقد الاجتماعي واعتقد أن الحكومة قد سُمح لها بالوجود بسبب استحسان الرأي العام فقط.